

رَفَعَ الْأَمْرَ عَنْ قَضَائِهِ مِصْرًا

لِأَبْنِ حَبِيبٍ

شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَسْفَلَانِي
الْمُتَوَفَّى ٨٥٢ هـ

تَحْقِيقُ
الدُّكْتُورُ عَلِيُّ مُحَمَّدٍ عَمْرٍ

الطبعة الأولى
١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م

الناشر مكتبة النخاعي بالقاهرة

رقم الإيداع ٩٨/١٧٢٧

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977 - 5046 - 43 - 2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

لاريب فى أهمية كتب الطبقات وفهارس العلماء فيما يناسب الحياة العقلية فى العصور الإسلامية السالفة ، وتطور الأوساط العلمية عبر هذه القرون . وليست دراسة تلك الطبقات أو فهارس العلماء بأقل فائدة من المصادر التى عنت بالدول الماضية وحال رعايا البلاد ، بل كاد الباحث فيها يستجلب من أكثر صفحاتها مادة جديدة ، وفوائد إضافية ، مختصة بتاريخ الإسلام السياسى والإجتماعى .

ومما يدعو إلى الغبطة فى هذا الشأن أن العرب دونوا تاريخهم بعناية قل أن تساويهم فيها أمة من الأمم ، وافتنوا فى ذلك افتنانا يدعو إلى الدهشة والإعجاب ، فآلفوا فى التاريخ السياسى الأسفار الطوال ، وبسطوا القول فى الحديث عن الملوك والخلفاء والأفراد والحروب ومظاهر الحضارة .

كما صنفت الكتب فى تراجم حفاظ الحديث ورواته ، بل ترجم العلماء للضعفاء والوضاعين والمدلسين . بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك ، فصنفوا فى البخلاء ، والأذكياء ، والحمقى ، والعميان ، والعور .

وكان القضاة من هؤلاء الذين عنى بهم فريق من المصنفين عناية خاصة ، إذ كانوا هم أساس تحقيق العدل بين الناس ، والقضاء وسيلة هذه الغاية . وكان من أوائل من آلف فى هذا الشأن فيما يختص بالقضاة فى مصر الإسلامية : محمد بن الربيع الحيزى المتوفى سنة ٣٢٤ هـ (١) .

(١) انظر ترتيب المدارك ٢٧٦/٣ ، وص ٤٣٩ من كتابنا هذا ، والإعلان بالتويخ لمن ذم أهل التاريخ ص ٥٧٣ من علم التاريخ عند المسلمين .

وقد أفاد ابن حجر من المؤلفات التى سبقته عندما أرخ لقضاة مصر فى كتابه رفع الإصر كما سنبينه فيما بعد .

وعلى الرغم من أن كتاب رفع الإصر لم يستوعب سائر قضاة مصر منذ الفتح الإسلامى حتى عصر المؤلف ، وذلك لالتزام المؤلف بترجمة من أوردتهم ابن دانيال فى رجزه فقط ، على الرغم من ذلك فقد امتاز كتابه عن بقية الكتب التى سبقته بأنه يعد أشمل كتاب ألف فى هذا الفن ، فقد نقل عن الكتب السابقة وأضاف إليها ماوقع له من أخبار شيوخه ومعاصريه ، كما أنه نقل عن كتب أصبحت مفقودة ، وأخرى مازالت فى دور الكتب مخطوطة - وهو بهذا يستأهل أن يكون مرجع الباحثين وعمدة الدارسين .

وقد احتوى كتابه هذا كما ذكر فى مقدمته على تراجم قضاة مصر ممن تضمنهم رجز ابن دانيال ، وكان قد جعلهم طبقات على السنين منذ فتحت مصر إلى آخر المائة الثامنة .

ثم رتبته على الحروف تلميذه عز الدين الحنبلى المتوفى سنة ٨٧٦ هـ .
وقيمة الكتاب واضحة ، فموضوعه من الموضوعات الهامة فى تاريخ مصر الإسلامية ، يضاف إلى ذلك أنه المؤلف الوحيد الذى نجده بين أيدينا عن قضاة مصر عبر العصور الإسلامية ، بعد أن فقدت تواليف ابن زولاق ، وابن ميسر ، والجمال البشبيشى ، ولم يبق لنا سوى مؤلف أبى عمر الكندى فى قضاة مصر .

وكتاب رفع الإصر يمدنا بأخبار هامة عن القضاة تبين لنا أسماءهم وبلدانهم وأحوالهم وثقافتهم ، وكيف كانوا يعيّنون ويُعزلون ، وفى كثير من الأحيان تذكر مراسم التولية والعزل ، كما يبين الكتاب يوم كان لا يولى القضاء إلا الثقات من العلماء ، ويوم صار الأمر أن يشتري منصب القضاء بالمال ، وخاصة زمن سلاطين المماليك .

وأجاد ابن حجر دراسة تاريخ الإدارة القضائية فى مصر منذ نشأتها على عهد الخليفة عمر بن الخطاب إلى نهاية القرن الثامن الهجرى ، فأشار فى نماذجه إلى أن أمر اختيار القاضى لم يكن ميسورًا فى بداياته ، إذ ذكر أن الخليفة عمر بن الخطاب بعث إلى واليه على مصر - وهو عمرو بن العاص - يطلب منه أن يعهد بالقضاء إلى كعب بن يسار العبسى ، ولكن كعبًا أبى ذلك ، وعلل رفضه بأنه تولى مهمة

القاضى فى الجاهلية وأنه أخذ على نفسه عهدًا أن لا يعود إلى منصب القضاء مرة أخرى (١) .

وهذا يعنى أن السلطات الإسلامية كانت تبحث عن المرشحين للقضاء ممن سبق لهم الاشتغال بهذه المهمة السامية .

كذلك أشاد ابن حجر فى نماذجه بحرص السلطات الإسلامية على اختيار القضاة من بين من عرف عنهم الصلاح والنزاهة ، بذكره بعض مواقف لهم تشهد بنزاهتهم وحرصهم على قدسية المنصب ، فكان أبو خزيمة الرعيني - قاضى مصر زمن العباسيين - لا يأخذ عطاءه عن اليوم الذى يقضيه بعيدًا عن مجلس الحكم لغسل ثيابه أو حضور جنازة ، ويقول : « إنما أنا عامل المسلمين فإذا اشتغلت بشئ عن عملهم ، لم أستحق أن آخذ من مالهم شيئًا » (٢) .

وسار ابن حجر على النهج نفسه فى إيراد بعض ضروب الإصلاح التى أدخلها بعض القضاة على النظام القضائى بمصر فى العهود الإسلامية المبكرة ، فقد طهر القاضى غوث بن سليمان - القاضى بمصر زمن العباسيين - القضاء من العيوب التى كانت متفشية فيه ، وأخصها شهادة الزور ، فكان يسأل عن الشهود سرًا ، فإذا تأكد من استقامتهم قبل شهادتهم (٣) .

كما أشار فى نماذجه إلى تنظيم لهيئة بن عيسى للأحباس - وقت أن كان قاضيا بمصر زمن العباسيين - فقد جمع أموالها ، وأدخل فيها المطوعة الذين كانوا يعمرن المواخير - وهى الأماكن التى تكون بين القوم وبين عدوهم - وأجرى عليهم أجورهم من هذه الأحباس (٤) .

كذلك أشار فى نماذجه إلى من عمل على إعلاء مركز القضاء وأبى أن يخضع لسلطة الوالى ، فقد رفض القاضى محمد بن مسروق - قاضى مصر زمن العباسيين - حضور مجلس الوالى كما جرت العادة إلى وقته ، كذلك أصلح من ديوان القضاء باتخاذهم قمطرًا تودع فيه القضايا وتختتم (٥) .

(١) انظر الترجمة رقم ١٦٥ من هذا الكتاب . .

(٢) راجع ترجمة رقم ٩

(٣) انظر الترجمة رقم ٦٠

(٥) راجع الترجمة رقم ٢١٧

(٤) راجع الترجمة رقم ١٦٦

وكذلك أشاد فى نماذجه بمن نبغ من القضاة فى عهد الطولونيين ، فذكر أن بكار بن قتيبة كان من أبرز قضاة المسلمين وأعلمهم بالفقه والحديث . ولما عقد ابن طولون مجلسا بدمشق بحضور القضاة لخلع الموفق من ولاية العهد لخالفته الخليفة المعتمد ، شهد على ذلك جميع من حضر من القضاة وامتنع القاضى بكار ، وأبى إقرار الخلع وأصر على الامتناع حتى أغضب أحمد بن طولون (١) .

كما أشار فى نماذجه إلى الإبقاء على أبى طاهر الذهلى واستمراره فى منصبه رغم تغير الدولة ، وكان قد ولى قضاء مصر زمن الإخشيديين ، واستمر فى مباشرة وظيفته حتى الفتح الفاطمى لمصر فأقره جوهر فى منصبه - على الرغم من أن أبا الطاهر من قضاة المصريين السنيين - حيث رأى جوهر أن عزله آئذ وإحلال قاض من الشيعة محله قد يجر إلى غضب المصريين ، وكان صنيع جوهر فى البداية لغرض سياسى ، ومن ثم عمل فيما بعد على إضعاف نفوذ أبى الطاهر السنى إلى حد بعيد ، ثم تلا ذلك إحلال قضاة من الشيعة (٢) .

كذلك أشاد ابن حجر فى نماذجه بالقاضى ابن عبد السلام - وكان قد ولى قضاء مصر زمن الأيوبيين - فذكره ذكر موثق بقوله : « وما اشتهر من شهامته أنه حضر مجلس السلطان ، وكان اطلع على حانة يباع فيها الخمر ، ويفعل فيها المنكرات ، فقال : يا أيوب ، كيف يسعك فى دينك أن تكون الحانة الفلانية فى سلطانك ؟ فقال : يامولانا ، أنا ماعملت هذا ، بل هو من زمان أبى . فقال : أفترضى أن تكون ممن يقول يوم القيامة : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ﴾ (٣) ، فما وسعه إلا أن أمر بإبطال ذلك (٤) .

ومن النماذج التى أشاد بها ابن حجر فى العهود الأولى لدولة المماليك ، والتى يبدو فيها حرص القضاة على الاحتفاظ بقدسية مناصبهم ، ماحدث سنة ٧٧٦ هـ ، على عهد السلطان الأشرف شعبان بن حسن بن محمد بن قلاوون ، حين عزل القاضى برهان الدين ابن جماعة نفسه من منصب القضاء من أجل أنه منع بعض موقعى الحكم من التوقيع ، فغضب من الاعتراض عليه وأغلق بابيه واعتزل عن

(١) راجع الترجمة رقم ٤٦

(٢) انظر الترجمة رقم ١٧١

(٣) الآية ٢٢ من سورة الزخرف

(٤) انظر الترجمة رقم ١١٨

القضاء هو ونوابه ، فبلغ السلطان الأشرف ذلك فانزعج ، وأرسل إليه أحد أمراءه يسترضيه ويسأله العودة إلى الحكم فامتنع ، فراسله مراراً فأصر على موقفه ، ولم يتنازل عن موقفه إلا عندما علم أن السلطان الأشرف سوف يحضر ويركب إليه في منزله إن لم يحضر هو ، فركب القاضي واجتمع بالسلطان الأشرف فلاطفه السلطان واسترضاه وعرض عليه العودة إلى ولاية القضاء ، فرضى بعد جهد ، واشترط أشياء أجابه السلطان إليها ، ثم خلع عليه ونزل إلى منزله ومعه جمع من الأمراء والأعيان ، فازداد رفعة وعظمة ومهابة عند الأمراء والعامة ^(١) .

وظل نفوذ القضاة وعلو منزلتهم واحترام الجميع لهم من الصور المشرفة لقضاء مصر في هذه الفترة ، طالما سلك القضاة سبل النزاهة والاستقامة . وقد ظلت هذه الصورة المضيئة طوال العهود المبكرة لدولة المماليك . ثم وُجد في الصورة المقابلة طائفة من القضاة تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية وتلبية أطماعها ، ومن ثم حادت هذه الطائفة عن طريق الحق ، وسارت في أحكامها وفق رغبات السلاطين والأمراء ، بل إن بعض القضاة تولوا مناصبهم ببذل المال للأمراء والسلاطين ، ونشطوا في جمع الأموال بكل السبل لتعويض مادفعوه في سبيل الحصول على المنصب .

وقد نتج عن هذا أن تولى القضاء رجال لا علم لديهم ولا معرفة وهو الأمر الذي أساء إلى هذا المنصب الجليل ، فأساءوا إلى أنفسهم باحتقار السلطة لهم وامتهان العامة كذلك .

* * *

وقد اعتمد المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب كما أشار في مقدمته على أخبار القضاة لأبي عمر الكندي ، وذيله لابن زولاق ، وكتاب ابن ميسر ، وأخبار مصر لقطب الدين الحلبي ، وتاريخ المقرئى ، وما جمعه شيخه سراج الدين ابن الملقن . والناظر لفهرس الكتب التى وردت بمثن كتاب رفع الإصر يجد أن المؤلف اعتمد على مصادر عديدة ومتنوعة ، ومما تجدر الإشارة إليه منها ، المصادر التى تناولت أخبار قضاة مصر . فقد اعتمد على كتاب أخبار قضاة مصر لأبي عبيد الله

(١) راجع الترجمة رقم ٣

محمد بن الربيع الجيزي المتوفى سنة ٣٢٤ هـ ، فى مواضع عدة ، منها ما ذكره بمناسبة الحديث عما كتبه المفضل بن فضالة قاضى مصر إلى الإمام مالك يسأله فى حُبس عمير بن أبى مدرك الخولانى (١) .

كما أفاد من أخبار قضاة مصر لابن زولاق المتوفى سنة ٣٨٧ هـ ، وضمنه كثيرًا من تراجمه كذلك .

أما كتاب أخبار قضاة مصر لإسماعيل بن على بن إسماعيل بن موسى الحسينى - وهو من مؤرخى مصر زمن الفاطميين - فقد اقتبس منه بمناسبة الحديث عن تفقد الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر الله لما يجرى من أمر القضاة والشهود والأمناء فى البلاد وما يتعلق بالحكم ، وذلك أثناء معالجته لترجمة القاضى ابن أبى العوام السعدى (٢) .

وكذلك أفاد من كتاب قضاة مصر لسليمان بن على بن عبد السميع العباسى المتوفى سنة ٤٠٩ هـ ، فاقبس منه بمناسبة الحديث عن مباشرة أبى على الفارقى - من المائة الخامسة - لوظيفة القضاء وعن تعدد فترات ولايته ، وكيف ولى الفارقى الوزارة والقضاء للمرة الرابعة ، ولُقّب فخر الوزراء ، قاضى القضاة ، الوزير الأجل ، داعى الدعاة ، علم الدين ، ثقة المسلمين ، خليفة أمير المؤمنين وخالصته (٣) .

أما كتاب قضاة مصر لابن ميسر المتوفى سنة ٦٧٧ هـ ، فقد أفاد منه فى مواضع عدة (٤) .

وكذلك أفاد من كتاب أخبار قضاة مصر لجمال الدين البشيشى المتوفى سنة ٨٢٠ هـ ، فقد ضمنه كثيرًا من تراجمه فى هذا الكتاب (٥) .

وعلى الرغم من إشارة ابن حجر فى مقدمة كتابه هنا إلى كتاب شيخه ابن المللق المتوفى سنة ٨٠٤ هـ - وهو فى أخبار قضاة مصر كذلك - فإنه لم يقتبس منه هنا ، ولعل ذلك يرجع إلى تصريحه فى المقدمة بأنه وقف عليه ولم يشف له غليلا .

* * *

(١) انظر ص ٤٣٩ من كتابنا هذا . (٢) انظر ص ٧٣ من كتابنا هذا .

(٣) ص ٥٨ نفس المصدر .

(٤) انظر على سبيل المثال ص ٦٩ ، ١٦٠ من كتابنا هذا .

(٥) انظر على سبيل المثال ص ٢٠١ ، ٢٣٦ ، ٣٤٥ من كتابنا هذا .

عنوان الكتاب

العنوان الذى وضعه له المؤلف هو « رفع الإصر ^(١) عن قضاة مصر » كما جاء فى طُورَة النسخة التى وصلت إلينا منه بخط تلميذه الحافظ والمؤرخ شمس الدين السخاوى . وكذلك سماه غير واحد ممن ترجم له أو نقل عنه ، ومنهم تلميذه شمس الدين السخاوى عند ذكره له فى كتابه التبر المسبوك « ويضت من تصانيفه ما لم أسبق إليه ، ومما كتبه منها ... رفع الإصر عن قضاة مصر » ^(٢) .

وكذلك ذكره له فى كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ تحت عنوان : تاريخ القضاة .. وللجمال عبد الله البشبيشى فى القضاة - قضاة مصر - وعليه اعتمد شيخنا فى رفع الإصر عن قضاة مصر » ^(٣) .

وقول السيوطى فى نظم العقيان فى أعيان الأعيان عند ذكره مؤلفات ابن حجر : « ومن تصانيفه .. رفع الإصر عن قضاة مصر » ^(٤) .

وكذا قول تقي الدين التميمى المتوفى سنة ١٠١٠ هـ ، فى كتابه الطبقات السنية فى تراجم الحنفية عند إيراده ترجمة ابن أبى العوام السعدى : « كذا ذكره الحافظ ابن حجر فى رفع الإصر عن قضاة مصر ، وقال : حنفى من المائة الخامسة » ^(٥) .

وقول التنبكى المتوفى سنة ١٠٣٦ هـ فى كتابه نيل الإبتهاج عند ترجمته لإبراهيم بن محمد الإخنائى حيث اختتمها بقوله : « صح من رفع الإصر عن قضاة مصر للإمام ابن حجر » ^(٦) .

وفى كشف الظنون تحت عنوان تواريخ القضاة « .. ومنها تاريخ قضاة مصر لأبى عمر الكندى .. ثم ذيله لابن زولاق ، وعليه ذيل للحافظ ابن حجر سماه رفع الإصر عن قضاة مصر » ^(٧) .

(١) الإصر : الثقل ، وفى التنزيل العزيز ﴿ ربنا ولا تحمل علينا إصرا ﴾

(٢) التبر المسبوك ص ٢٣٣

(٣) الإعلان بالتوبيخ ضمن كتاب علم التاريخ عند المسلمين ص ٥٧٤

(٤) الطبقات السنية ٢ / الترجمة ٣٧١

(٥) نظم العقيان ص ٤٨

(٦) نيل الإبتهاج ، ١ / الترجمة ١٥

(٧) كشف الظنون ١ / ٣٠٠

وأما ابن حجر المؤلف فقد ولد سنة ٧٧٣ هـ بمصر ، ونشأ يتيماً كما عبر هو عن نفسه ، إذ مات أبوه سنة ٧٧٧ هـ ، وماتت أمه قبل ذلك وهو طفل ^(١) . ولم يدخل الكتاب حتى أكمل خمس سنين فأكمل حفظ القرآن وهو ابن تسع سنين . وكان السائد في الأوساط العلمية آنذ ، أن من يدخل الكتاب من التلاميذ يلزم بحفظ بعض مختصرات العلوم والكتب ، حيث كان يُعد ذلك من الأسس التي تبنى عليها ثقافة طلاب العلم وقتئذ ^(٢) .

ولما كانت الرحلة في طلب العلم في العصور الوسطى مظهرًا مهما من مظاهر التعليم الإسلامي ، وهدفًا يلجأ إليه الطالب بعد استكمال دراساته في موطنه ، فقد رحل المؤلف إلى اليمن ومكة ومنى والمدينة وينبع ودمشق وغزة والقدس ونابلس وعدة من البلاد لتلقى المعارف الإسلامية من علمائها ^(٣) .

وقد أودع ابن حجر معلومات فريدة عن شيوخه في كثير من مؤلفاته ، كما أنه أفردهم بالتأليف في كتابين من كتبه هما : المعجم المؤسس للمعجم المفهرس ، وتجريد أسانيد الكتب المشهورة . والأجزاء المثورة المسمى بالمعجم المفهرس .

وفي شيوخه كثرة ، وربما كان من المناسب هنا الإشارة إلى أبرز شيوخه في العلوم التي تلقاها . فكان من أبرز شيوخه في الحديث الحافظ عبد الرحيم بن الحسين أبو الفضل العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ) فقد لازمه المصنف عشر سنوات وقرأ عليه كثيرًا من المسانيد والأجزاء ، ونوّه المصنف بأن العراقي شهد له بالحفظ في كثير من المواطن ^(٤) .

وفي شيوخه في الفقه كثرة كذلك ، لعل من أبرزهم سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (٧٢٤ - ٨٠٦ هـ) الذي نعتة السخاوي بقوله : « شيخ الإسلام علامة الأعلام المجدد للأمة المحمدية من علوم الدين ما اندرس .. » وقد لازمه ابن حجر مدة وحضر دروسه الفقهية ، وقرأ عليه الكثير من الروضة ومن كلامه على حواشيه ، وهو أول من أذن له في التدريس والإفتاء ^(٥) .

(١) انظر ترجمته في هذا الكتاب برقم ٢٣

(٢) نفس المصدر .

(٣) معجم شيوخ ابن فهد ص ٧١

(٤) إنباء الغمر ١٧٢/٥

(٥) الجواهر والدرر ، ج ١ ص ٦٩ - ٧٠

ومن أبرز شيوخه فى العربية الشيخ العلامة مجد الدين أبو الطاهر الفيروزابادى (٧٢٩ - ٨١٧ هـ) نظر فى اللغة فكانت جل قصده فى التحصيل فمهر فيها إلى أن تمهر وفاق أقرانه . اجتمع به فى زبيد وفى وادى الخصيب ، وناولته جل القاموس وأذن له مع المناولة أن يرويه عنه ، وقرأ عليه من حديثه عدة أجزاء (١) .

ويطول بنا المقام لو ذهبنا نتبع شيوخه ، ونكتفى بما قاله عنه تلميذه شمس الدين السخاوى : « واجتمع له من الشيوخ الذين يشار إليهم ، ويعول فى حل المشكلات عليهم مالم يجتمع لأحد من أهل عصره ، لأن كل واحد منهم كان متبحراً ورأساً فى فنّ اشتهر به لا يلحق فيه . فالبلقيني فى سعة الحفظ وكثرة الإطلاع ، وابن الملتن فى كثرة التصانيف ، والعراقى فى معرفة علم الحديث ومتعلقاته .. والمجد الشيرازى فى حفظ اللغة واطلاعه عليها .. » (٢) .

هذا وقد تجلت إسهامات ابن حجر فى الحياة الثقافية للإسلام بمصر وغيرها فى الجوانب التى أثرى بها الثقافة الإسلامية لعلماء مصر وقتئذ ، حيث سمع منه كبار العلماء بها ممن لهم شأن فى مجال الحياة الثقافية والفكر الدينى ، فتخرج على يديه كثرة من الشيوخ والأقران .

ولقد سرد السخاوى فى الجواهر والدرر أسماء طائفة من الذين أخذوا عنه وأوصل عددهم إلى مايقرب من خمسمائة تلميذ . ثم أشار إلى صعوبة إحصاء تلاميذه جميعاً فذكر أنه من الصعوبة الإحاطة بهم (٣) .

كما أثرى بنشاطه الثقافى والفكرى الحياة الثقافية للإسلام بمصر وغيرها من الأمصار الإسلامية مما انعكس أثره على إنتاجه العلمى ، فقد ذكر تلميذه شمس الدين السخاوى من كتبه مايزيد على ٢٧٠ مصنفاً فى أثناء ترجمته له ثم سردها فى قائمة مستقلة (٤) .

أما السيوطى فقد ذكر منها مايقرب من ٢٠٠ مصنفاً (٥) .

(١) لإنشاء الغمر ١٥٩/٧ فما بعدها .

(٢) الجواهر والدرر ج ١ ص ٨٠

(٣) الجواهر والدرر (مخطوط) ورقة ١٥٣ - ٢٧٣ (نسخة دار الكتب المصرية برقم ٤٧٦٨

تاريخ) .

(٤) الجواهر والدرر ، ورقة ١٥١ - ١٦٠

(٥) نظم العقيان ص ٤٦ - ٥٠

وطبيعة الدراسة هنا لا تسمح بذكر تفاصيل عن هذه المصنفات .
ومما تجدر الإشارة إليه منها هنا - مما يتناسب وطبيعة الدراسة - بعض
المصنفات التي تناولت التاريخ والتراجم ومافى بابها .
ولعل من أشهرها الإصابة فى تمييز الصحابة ، كل حرف منه ينقسم إلى أربعة
أقسام : الأول من جاء ذكره أو روايته من طريق مقبولة أو ضعيفة . الثانى من له
رواية فقط . والثالث من أدرك الجاهلية والإسلام ولم يرد فى خبر أنه اجتمع بالنبي
ﷺ . والرابع من له ذكر فى كتب من صنف فى الصحابة أو أخرج فى المسانيد
على سبيل الغلط والذهول ، وبيان ذلك ، والاستدلال عليه وكيفية مأخذ من غلط
فى ذلك وتحقيقه لما لم يسبق إلى غالبه ^(١) .
ومنها تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، تناول فيه طبقات
المدلسين .

وترتيب طبقات الحفاظ للذهبي على حروف المعجم ، ولم يكتف بترتيبه بل
زاد على الأصل ^(٢) .

ولسان الميزان يشتمل على تراجم من ليس فى تهذيب الكمال من الميزان ، مع
زيادات كثيرة جداً فى أحوالهم من حيث الجرح والتعديل ، كما اشتمل على طائفة
من المترجمين لم يذكروا أصلاً فى ميزان الاعتدال للذهبي ^(٣) .

وتهذيب التهذيب مصنف كبير فى الرجال ، وهو مختصر لتهذيب الكمال
للمزى ، وقد أضاف إليه زيادات كثيرة ليست لدى المزى فى تهذيبه ^(٤) .

والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، وهو مرتب على حروف المعجم .

وذيل الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، وقد رتبه على السنين .

وإنباء الغمر بأبناء العمر - جمع فيه الأحداث التى أدركها وأورد فى كل سنة

وفيات الأعيان ، ابتداءً من سنة ٧٧٣ هـ ، وانتهى إلى سنة ٨٥٠ هـ .

ورفع الإصر عن قضاة مصر ، وهو الذى نقدم له اليوم .

(١) معجم شيوخ ابن فهد ص ٧٥

(٢) الجواهر والدرر ، ورقة ١٥٦

(٣) الجواهر والدرر ، ورقة ١٥٦

(٤) الجواهر والدرر ، ورقة ١٥٦

هذا وقد أشاد الشوكاني بمصنفاته فقال : « وتهادت تصانيفه الملوك بسؤال علمائهم له في ذلك ، حتى ورد كتاب في سنة ٨٣٣ هـ ، من شاه رخ بن تيمورلنك ملك الشرق يستدعى من سلطان مصر وقتئذ الأشرف برسباي هدايا من جملتها : فتح الباري ، فجهز له صاحب الترجمة ثلاث مجلدات من أوائله ، ثم أعاد الطلب في سنة ٨٣٩ هـ ، ولم يتفق أن الكتاب قد كمل ، فأرسل إليه قطعة أخرى . ثم في زمن الظاهر جقمق - سلطان مصر وقتئذ - جهزت له نسخة كاملة . وكذا وقع لسلطان الغرب أبي فارس عبد العزيز الحفصى ، فإنه أرسل يستدعيه ، فجهز له ماكمل من الكتاب » ^(١) .

وقد ظل ابن حجر طوال حياته مشغولاً بالدرس مشغلاً بالعلم ، يتلقاه عن شيوخه أو يئذه لتلاميذه ، أو يذيعه فتياً ، أو يحرره في الكتب والأسفار إلى أن توفي . وذكر تلميذه ابن فهد أن « وفاته كانت بعد العشاء الآخرة بقليل من ليلة السبت ثامن عشرى ذى الحجة سنة ٨٥٢ هـ بمنزله بحارة بهاء الدين بالقاهرة ، وأمر السلطان بأن يحمل تابوته إلى مصلى المؤمنى تحت القلعة بالرميلة ليصلى هو عليه ، فحضر الجمع وكان وافراً جداً ، فتقدم فى الصلاة عليه الخليفة بإذن السلطان ، وحمل إلى القرافة الصغرى ، ودفن بتربة بنى الخروبي بين مقام الإمام الشافعى ومقام الشيخ مسلم السلمى ، وكثر الأسف عليه لوفور محاسنه ^(٢) .. » . هذا وقد ترجم لابن حجر بعض الذين نشروا بعض مصنفاته ، فعلى سبيل المثال ماكتبه الدكتور عدنان درويش فى مقدمة تحقيقه لكتاب ذيل الدرر الكامنة ، وقد شمل ماكتبه الصفحات من ٥ - ٥١

كما كتب الأستاذ محمد عوامة فى مقدمة تحقيقه لكتاب تقريب التهذيب حوالى ٥٨ صفحة ، تناول فيها منهج ابن حجر فى كتابه التقريب وبيان مراده من الطبقة ^(٣) . كذلك كتب الدكتور حسن حبشى ترجمة لابن حجر فى مقدمة تحقيقه لكتاب إنباء الغمر تقع فى ١٥ صفحة وذكر فى ثناياها أنه « يتبوأ - فى جدارة واستحقاق - مركز الصدارة بين المحدثين والحفاظ منذ بداية القرن التاسع الهجرى » ^(٤) .

(١) البدر الطالع ٨٩/١ - ٩٠ (٢) معجم شيوخ ابن فهد ص ٧٨

(٣) تقريب التهذيب - دار البشائر الإسلامية بيروت ١٩٨٦ م

(٤) إنباء الغمر ج ١ ص ٧ - ٢٢ - القاهرة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩ م

ومن الدراسات التى تناولت ابن حجر ماكتبه الدكتور محمد كمال تحت عنوان « ابن حجر العسقلانى مؤرخا » تناول فيه نشأته وبعض شيوخه ورحلاته ووظائفه وحياته الاجتماعية ، كما تناول بعضا من مؤلفاته (١) .

وتعتبر الدراسة التى قام بها الدكتور شاكر محمود من أوفى الدراسات التى تناولت ابن حجر ، فقد كتب عنه دراسة حافلة تحت عنوان « ابن حجر العسقلانى مصنفاته ودراسة فى منهجه وموارده فى كتابه الإصابة » وهى تقع فى جزئين (٢) .

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن كتاب رفع الإصر كان قد طبع قسم منه بالمطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٥٧ م ، من أول الكتاب إلى آخر من اسمه على .

بتحقيق الدكتور حامد عبد المجيد ، ومحمد المهدي أبو سنة ، ومحمد إسماعيل الصاوى بمراجعة إبراهيم الإيبارى .

وقد ذكروا فى مقدمة القسم الذى قاموا بتحقيقه أنهم راجعوه على مخطوطات خمس :

أولها - الفيضية ، وهى من تصوير معهد المخطوطات بالجامعة العربية عن نسخة مكتبة فيض الله الملحقه بمكتبة ملّت باستانبول . وهذه النسخة ليس عليها اسم الناسخ أو تاريخ النسخ ، ويرجح أنها كتبت فى القرن التاسع الهجرى ، فهى قريبة عهد بالمؤلف وقد رمزوا إليها بحرف (ف) .

الثانية نسخة مصورة من إحدى نسختين بالمكتبة الأهلية بباريس تحمل رقم ٥٨٩٣ ، وليس عليها تاريخ نسخها ، وخطها يشبه إلى حد بعيد خط النسخة الفيضية ، ولا يكاد يوجد فرق بينهما .

وهذه النسخة وسابقتها تعتبران من أوفى النسخ وأدناها إلى السلامة والصحة ، ورمزوا إليها بالحرف (ب) .

الثالثة - نسخة مصورة عن النسخة الأخرى بالمكتبة الأهلية بباريس ، وهى برقم ٢١٤٩ ، وهذه النسخة مكتوبة بعناية ويخط النسخ الجميل ، وعليها تاريخ نسخها وهو سنة ١٠٣١ هـ وقد رمزوا إليها بالحرف (س) .

الرابعة - نسخة دار الكتب المصرية ، وتاريخ نسخها سنة ١١٥٠ هـ وبالنسخة

(١) ابن حجر مؤرخا ، عالم الكتب بيروت ١٩٨٧ م

(٢) ابن حجر مصنفاته وموارده مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٧ م

أخطاء كثيرة ، وبعض النقص فى مواضع متفرقة . وقد رمزوا إليها بالحرف (د) .
الخامسة - نسخة المكتبة الأزهرية ، وتاريخ نسخها سنة ١٣١٠ هـ . وبها
نقص فى مواضع مختلفة ، كما أن بها كثيرا من التحريف والتصحيح . وقد رمزوا
إليها بالحرف (ز) .

ويتبين من هذا العرض أن النسخة رقم ١ ، ٢ اللتين اعتبرتا من أوفى النسخ
وأدناها إلى السلامة والصحة قد أوقعتهم فى خطأ جسيم حيث أقحم فيهما ثمانى
تراجم ليست من بين تراجم رفع الإصر كما سنبينه بعد .

أما النسخ ٤ ، ٥ فهى غير ذات قيمة فى التحقيق نظرا لتأخر كتابتهما زمنيا ،
ولما يشيع فيهما من أخطاء كثيرة ، ولما بهما من نقص فى مواضع متعددة .

يضاف إلى ذلك أن عمل المحققين لم يراع فيه المنهج العلمى المتبع فى تحقيق
التراث ، وما أسهل على من له إلمام بمعرفة هذا الفن أن يسود عشرات الصفحات
فى إحصاء الأخطاء البينة الواضحة .

وبعض الأمثلة التى سأوردها فيما يلى شاهد صدق على هذا العبث بترائنا ،
والذى يظهر بصورة واضحة فى الطبعة المشار إليها .

فعلى سبيل المثال ماورد فى بداية الطبعة المشار إليها ، فى ص ٢١ « .. بن
عائذ بن تبيع » والصواب « .. بن عائذ بن تَيْتَع » .

وما ورد فى ص ٢٤ « وذكره ابن حبان فى الثقات وقال ... سكن مصر
بُخْطَى » والصواب « ... وقال ... سكن مصر ، يُخْطَى »

وما ورد فى ص ٣٧ « وسمع على .. وشرف الدين العزازى » والصواب « ..
وشرف الدين الفزارى » .

وما ورد فى ص ٤٣ « هرم بن أثمار .. بن حَمَزَة » والصواب « هرم بن آزاد ..
ابن حُمَزَة » .

وما ورد فى ص ٥٧ « أحمد بن أبى دؤاد بن جرير » والصواب « أحمد بن
أبى دُؤَاد بن حريز » .

وما ورد فى ص ١٦٧ « محمد بن زياد » والصواب « محمد بن زَيَّان » .

وما ورد فى ص ١٨٩ « على بن تحية الواعظ » والصواب « على بن نُجَيْة » .

وما ورد فى ص ٢٠٥ « ابن بنت الحِمَيْرِى » والصواب « ابن بنت الجُمَيْرِى » .

وما ورد فى ص ٢٧١ « أبو نصر بن عبد الجبار » والصواب « أبو نصر ابن الجَبَّان » .

وما ورد فى ص ٢٩١ « وقال ابن حبان : قرأت سيرة أخباره » والصواب « وقال ابن حبان : سبرت أخباره » .

وما ورد فى ص ٢٩٣ « وقع لنا حديثه فى الخلفيات بعلو » والصواب « وقع لنا حديثه فى الخَلَفِيَّاتِ بعلو » .

هذا ويطول بنا المقام لو تتبعنا هذا العوار الذى اتسمت به الطبعة الأميرية . ومن الأخطاء الفاحشة التى شملت المتن والحاشية ماورد فى ترجمة أبى خزيمة ص ٤٥ حاشية ٤ ، فقد جاء بالمتن حدث عنه « راشد بن سعد » ثم ذكر بالحاشية أن ذلك هو الصواب عن لسان العرب والتهذيب والكندى . وليس كذلك ، فالمتن والحاشية كلاهما خطأ على هذا ، لأن راشد بن سعد المتوفى سنة ١٠٨ هـ ، لم يرو عن أبى خزيمة المتوفى سنة ١٥٤ هـ ، وإنما الذى روى عن أبى خزيمة هو « رشدين ابن سعد المتوفى سنة ١٨٨ هـ » كما فى الأصل وتهذيب الكمال للمزى ١٩١/٩ .

كذلك من هذه الأخطاء ماورد فى ترجمة برهان الدين ابن جماعة فى ص ٢٩ حاشية ٤ بخصوص سماعه من أبى نعيم الإسعردى ، حيث عرف بالحاشية بأنه « أبو القاسم عبيد بن محمد المتوفى سنة ٦٩٢ هـ » والصواب « أبو نعيم أحمد بن عبيد ابن محمد بن عباس المتوفى سنة ٧٤٥ هـ » وعلى ما جاء بحاشيتهم كيف سمع برهان الدين ابن جماعة المولود سنة ٧٢٥ هـ ، من أبى القاسم الإسعردى المتوفى سنة ٦٩٢ هـ ؟ كذلك أقحم فى هذه الطبعة المشار إليها أنفا ثمانى تراجم ليست من بين تراجم رفع الإصر ، لأنها لم ترد فى الأصول الخطية الموثقة - التى استعانت بها الطبعة التى تقدم لها اليوم والمنقولة عن نسخة المؤلف بخط تلميذه الحافظ والمؤرخ شمس الدين السخاوى ، ولأن بعض هذه التراجم المقحمة متأخر زمنيا عن وفاة ابن حجر على ما سنيينه بعد . وتتبع الحواشى الواردة فى القسم المطبوع تبين أن من قاموا بتحقيق هذا القسم نقلوا هذه التراجم كما وجدوها فى النسخة الفيضية

(ف) ونسخة باريس (ب) دون إعمال فكر أوروِيَّة ، وكان عليهم أن يثبتوا فى الأمر والرأى ونظرا لخطورة هذا المنهج على بعض الباحثين فسوف أتناول هذه التراجم المقحمة بشئ من التوضيح .

١ - الترجمة الأولى من التراجم المزيدهى ترجمة أحمد بن إبراهيم بن نصر الله عز الدين الحنبلى المتوفى سنة ٨٧٦ هـ ^(١) . وقد ذكر محققو القسم المطبوع فى الحاشية أنها من نسخة ف ، ب .

وأول مايدحض نسبة هذه الترجمة لابن حجر فى كتابه رفع الإصر ، أنه مؤرخ فيها للمترجم له بأنه ولى القضاء سنة ٨٥٧ هـ ، أى بعد وفاة المؤلف بخمس سنوات ، كما أنها لم ترد وفق الترتيب الهجائى الذى اتبع فى الكتاب ، بل أقحمت بين ترجمة أحمد بن إبراهيم بن عبد الغنى ، وبين ترجمة أحمد بن إبراهيم ابن أحمد الأندلسى . كذلك وردت عبارة « وقد لازمته كثيرا » فى ثنايا ترجمة عز الدين الحنبلى فى القسم المطبوع من رفع الإصر ، وهذه العبارة تنطبق على السخاوى لأنه هو الذى قام بذلك كما ورد فى ترجمته للجز الحنبلى فى الذيل على رفع الإصر ^(٢) .

وقوله فى المترجم له من القسم المطبوع : « قرأت عليه كتابا من مسند أحمد وأرجو إكماله » القائل هنا السخاوى تلميذ المصنف يؤكد قوله فى الذيل على رفع الإصر : « ثم قرأت عليه قبل ولايته القضاء مجلداً من مسند أحمد ، فلما ولى بنيت عليه حتى قرأت منه نحو النصف » ^(٣) .

وفى الترجمة المزيده كذلك ورد قوله : « واستمر يقضى فى بيته ولا يلتمس على القضاء أجراً ، حتى كان فرداً بين القضاة بهذه الخصلة .. ودرس فى عدة مواضع كالأشرفية والمؤيدية » .

يقابل هذا فى الذيل على رفع الإصر « أنه درس بالأشرفية والمؤيدية .. وصار ربما يقضى فى بيته غير ملتزم على القضاء أجراً ، حتى كان فرداً بين القضاة بهذه الخصلة » ^(٤) .

(١) وردت ص ٥٢ من القسم المطبوع .

(٢) راجع الذيل على رفع الإصر ص ١٢ فما بعدها .

(٣) المصدر السابق ص ٣١

(٤) نفس المصدر ص ٢٥ ، ٢٦

٢ - الترجمة الثانية من التراجم المزیدة ، ترجمة أحمد بن عبد الله بن محمد بن محمد الأموى شهاب الدين المالکى ^(١) وهذه الترجمة بنصبها لدى المؤلف فى إنباء الغمر ، وذكر فى حواشى القسم المطبوع أنها عن نسخة ف ، ب . هذا وقد آثرت فى هذه الترجمة إثبات نصها فى كل من إنباء الغمر والقسم المطبوع من رفع الإصر ، وذلك لما ورد عن المترجم له فى الضوء اللامع ٣٧٠/١ « ذكره شيخنا فى إنبائه ورفع الإصر » أما ترجمته فى إنباء الغمر ٢٨٨/٨ فقد وردت كما يلى :

« أحمد بن عبد الله بن محمد بن محمد الأموى القاضى شهاب الدين المالکى ، نشأ بدمشق وتعاطى الشهادة وكتب جيدا . وخدم البرهان التادلى ، ثم ولى قضاء طرابلس ، ثم ولى قضاء دمشق سنة خمس وثمانمائة نحو ثلاثة أشهر ، ثم أعيد سنة ست وثمانمائة ، فامتنع النائب من إمضاء ولايته ، ثم ولى من قبل شيخ سنة اثنى عشرة وانفصل بعد أربعة أشهر ، وهرب مع شيخ إلى بلاد الروم وقاسى شدة ، ثم لما تسلطن شيخ ولاء القضاء بالديار المصرية ، وذلك فى شهر ربيع الآخر سنة ست عشرة ، فباشر دون السنة بأيام ، وكان شيخ يكرهه ويسميه الساحر ، ولكن كان بعض أهل الدولة يراعيه ، ثم استقر فى قضاء الشام سنة إحدى وعشرين نحو أربعة أشهر ، ثم أعيد فى جمادى الآخرة سنة أربع وعشرين واستمر إلى أن مات بسبب أن الأشرف كان يعتقد ، لأنه بشره وهو فى السجن بأنه سىلى السلطنة ، فلما تسلطن اتفق أنه كان حينئذ قاضيا فاستمر به ولم يسمع فيه كلام أحد مع شهرته بسوء سيرته والجهل الزائد ، وكان متجاهرا بأخذ الرشوة ، وحصل مالا طائلا تمزق بعده ، مات ليلة الثلاثاء حادى عشر صفر . »

ووردت ترجمته المزیدة فى القسم المطبوع كما يلى :

« أحمد بن عبد الله بن محمد بن محمد الأموى القاضى شهاب الدين المالکى . نشأ بدمشق وتعاطى الشهادة وكتب جيدا ، وخدم البرهان التادلى ، ثم ولى قضاء طرابلس ثم قضاء دمشق سنة خمس وثمانمائة نحو ثلاثة أشهر ، ثم أعيد فى سنة ست ، فامتنع النائب من إمضاء ولايته . ثم ولى من قبل شيخ سنة

(١) وردت ص ٧١ من القسم المطبوع .

٨١٢هـ ، وانفصل بعد أربعة أشهر . وهرب مع شيخ إلى بلاد الروم ، وقاسى شدة . ثم لما تسلطن شيخ ولاء القضاء بالديار المصرية ، وذلك فى شهر ربيع الآخر سنة ٨١٦ هـ ، فباشر دون السنة بأيام . وكان شيخ يكرهه ويسميه الساحر ، ولكن كان بعض أهل الدولة يراعيه ، ثم استقر فى قضاء الشام سنة ٨٢١ هـ نحو أربعة أشهر ، ثم أعيد فى جمادى الآخرة سنة ٨٢٤ هـ ، واستمر إلى أن مات بسبب أن الأشرف كان يعتقد أنه بشره وهو فى السجن بأنه سىلى السلطنة . فلما تسلطن اتفق أنه كان حينئذ قاضيا ، فاستمر به ، ولم يسمع فيه كلام أحد ، مع شهرته بسوء السيرة ، والجهل الزائد ، وكان يتجاهر بأخذ الرشوة ، وحصل مالا طائلا عرف بعده . مات فى ليلة الحادى عشر من صفر سنة ٨٣٦ هـ . »

أما كون المترجم له فى إنبائه فكما أوردته هنا ، وأما كونه فى رفع الإصر فهذا مستبعد .

أولا : لعدم وروده فى النسخ الخطية الموثقة التى استعانت بها طبعة مكتبة الخانجي التى بين يديك .

ثانيا : لما يشيع من التصحيف والخطأ فى بعض تراجم الضوء اللامع المطبوع ، فالشك فى نص الضوء اللامع هنا أيسر من الشك فى الأصول الخطية الموثقة .

ثالثا : أنها وردت فقط فى نسخة ف ، ب لدى محققى القسم المطبوع وهما النسختان اللتان درجتا على إيراد التراجم المزیدة .

رابعا : أن أسلوب هذه الترجمة يختلف فى منهجه عن المنهج الذى اتبعه ابن حجر فى رفع الإصر ، من أنه يتحاشى إيراد العبارات التى تجرح القضاة أو التى فيها تحامل عليهم أو التى فيها اتهام لهم بأخذ الرشوة وما إلى ذلك حين يترجم لهم فى رفع الإصر ، ولكنه لا يتقيد بهذا المنهج حين يترجم لهم فى إنباء الغمر .

٣ - الترجمة الثالثة من التراجم المقحمة ، ترجمة أحمد بن محمود بن أحمد بن إسماعيل .. شهاب الدين ابن الكشك الحنفى ^(١) ، وجاء فى ترجمته فى ذيل رفع الإصر ص ١٠٤ « أغفله شيخنا - يعنى فى رفع الإصر - لكنه أشار إليه فى ترجمة جده حيث قال : وكان آخر من بقى يعنى من ذريته القاضى شهاب

(١) وردت ص ١٠٨ من القسم المطبوع ، وذكر فى حواشيه أنها من نسخة ف ، ب .

الدين .. وكأن شيخنا تركه عمدًا لكونه لم يياشر قضاء مصر » . وهذا يعني أن ابن حجر لم يفرد في رفع الإصر بترجمة خاصة .

٤ - الترجمة الرابعة من التراجم المقحمة ، ترجمة أحمد بن ناصر بن خليفة ، شهاب الدين الباعوني ^(١) ، وهذه الترجمة بلا ريب من وضع أحد تلامذة ابن حجر ، بدليل ما ذكره تلميذه شمس الدين السخاوي في الضوء اللامع بشأن صاحب الترجمة من أنه « لما استقر الأمر للمستعين بعد الناصر ، ولاه قضاء الديار المصرية لكونه ممن قام في خلعه ، وأثبت المحضر المكتتب في حقه ثم صرف عن قرب قبل أن يياشر لابنفسه ولا بنائيه ، ولذا أعرض شيخنا عن ذكره في رفع الإصر ، وأثبتته في ذيله ^(٢) » .

٥ - الترجمة الخامسة من التراجم المقحمة ، ترجمة الحسن بن علي بن محمد ، ابن الصواف ^(٣) ، ويكفي للتدليل على أنها مقحمة أن المترجم له ولي قضاء مصر لأول مرة - كما ورد في ترجمته المزينة - سنة ٨٦٧ هـ ، وابن حجر توفي سنة ٨٥٢ هـ .

٦ - الترجمة السادسة من التراجم المقحمة ، ترجمة علي بن محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الأدمي ^(٤) ، ويكفي للتدليل على أنها مقحمة ماورد في ترجمته في الذيل على رفع الإصر ^(٥) : ذكره شيخنا في القسم الأخير من معجمه - يعني إنباء الغمر - فقال : سمعت من نظمه وطارحته . وما ورد في ترجمته في الضوء اللامع ٨/٦ - ٩ : ذكره شيخنا في معجمه - يعني في الإنباء - وهذا يعني أنه لم يذكره في رفع الإصر .

٧ - الترجمة السابعة من التراجم المقحمة ، ترجمة علي بن محمود بن أبي بكر السلمي ، علاء الدين ابن المغلي ^(٦) .

(١) وردت في القسم المطبوع ص ١٠٩ وبهامشه هذه الترجمة من ف ، ب

(٢) الضوء اللامع ٢/٢٣٢

(٣) وردت ، ص ٢٠٦ من القسم المطبوع وجاء بحواشيه أنها عن نسخة ف .

(٤) وردت ص ٤٠٣ من القسم المطبوع ، وبحواشيه أنها عن نسخة ف .

(٥) الذيل على رفع الإصر في ١٨٧

(٦) ص ٤٠٤ من القسم المطبوع وبحواشيه أنها عن نسخة ف فقط .

فى النقول الواردة لدى السخاوى فى الضوء اللامع والتى تضمنت قوله :
وصفه شيخنا - و - كما قال شيخنا من مثل « وصفه شيخنا بالزهو الشديد والبأو
الزائد » وقوله : « وكان شديد الميل إلى التجارة والزراعة ووجه تحصيل الأموال »
المراد منها قول شيخه فى الإنباء ^(١) .

٨ - الترجمة الثامنة والأخيرة من التراجم المقحمة فى القسم المطبوع ،
ترجمة على بن يوسف بن مكى الدميرى ^(٢) .
ويكفى للتدليل على أنها مقحمة ما ذكره السخاوى فى الضوء اللامع ٥٥/٦ ،
أثناء الحديث عن صاحب الترجمة قوله : « ذكره شيخنا فى إنبائه ولم يذكره فى
رفع الإصر فاستدركته فى ذيله » .

* * *

(١) انظر الضوء اللامع ٣٥/٦ - ٣٦ وقارن بالإنباء ٨٦/٨ - ٨٧ وحواشيها .

(٢) وردت ص ٤١١ من القسم المطبوع وحواشيه أنها عن الفيضية .

النسخ الخطية للكتاب

هذا وقد استندت فى تحقيق هذا الكتاب إلى المخطوطات التالية مع مقارنتها بأهم المصادر المتعلقة بموضوع الكتاب .

١ - نسخة بخط الحافظ شمس الدين السخاوى المتوفى سنة ٩٠٢ هـ مخطوطة بخزانة خاصة فى ١٨٠ ورقة - تنقص من آخرها حوالى ورقتين ، فى كل صفحة ٢٥ سطرا ، فى كل سطر حوالى ١٢ كلمة . كتبت بخط معتاد ، مهمل النقط أحيانا ، وبحواشيها بعض تعليقات للسخاوى ، وقد اتخذت هذه النسخة أصلا فى التحقيق ، ورمزت إليها بلفظ « الأصل » . وذلك لأنها بخط السخاوى تلميذ المؤلف ، والسخاوى حافظ ومؤرخ ، يضاف إلى ذلك أن الحواشى التى كتبها السخاوى أمام كثير من الفراغات التى بمتن الكتاب ، أفادت فى ملء هذه الفراغات فى كثير من الأحيان ، وماورد بهذه الحواشى لم أعثر عليه فى كثير من الأحيان لدى المصادر المساعدة .

٢ - نسخة مكتبة خدابخش بتنه بالهند برقم ٢٤٨٣ ، كتبت سنة ١٣١٠ هـ ، نقلا عن نسخة بخط محمد بن نصر الله بن حسن بن محمد الحنفى ، كتبت سنة ٨٥٦ هـ ، من نسخة شمس الدين السخاوى . وتقع فى ١٦٢ ورقة . فى كل صفحة ٢٩ سطرا ، فى كل سطر حوالى ١٢ كلمة وقد رمزت إليها بالحرف « ش » .

٣ - نسخة مكتبة فيض الله بتركيا برقم ١٤٥٥ ، تنقص من أولها عدة أوراق ، وأول ما فيها « .. أبو الفضل العمى ، ولى القضاء بمصر مجردا عن الأحباس والمظالم » من أثناء الترجمة رقم ١٧ ، كتبت فى القرن التاسع ، وتقع فى ١٤٠ ورقة ، فى كل صفحة ٣٠ سطرا تقريبا ، فى كل سطر حوالى ١٤ كلمة ، وقد رمزت إليها بالحرف « ف » .

وهذه النسخة لم أرجع إليها إلّا لما عثرت عند تقويم بعض النصوص التى لم تتضح لى وجوه رسمها فى النسختين السابقتين .

د. على محمد عمر

القاهرة نوفمبر ١٩٩٧

كتاب رفع الإشر عن قفاه مصر
تأليف وحيد دهر وحافظ عصبه
الشيخ شهاب الدين أحمد
بن علي العسوف بن حجر
العسقلاني
رحمه الله
٢

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

صفحة العنوان من النسخة « ش »

وعلوهم عسرة السبق من راعى فمد يده وشر يده حاجبان وعلو باب المقصود التي علم
 في آخره وله خاص في جامع نوح المصوم اليه وادب من الرضا في شان
 مغالاة اخبر ورواية عمارة المقصود في اليه من خزانة اللبنة وروى في كل من
 ولما لم يملكه طهر به على باب من السلطان وهدم له من الاصطبلات ورمى روم
 بقله منه عسرة اللون وورع من الخط من الخزانة السلطانية من قبله
 راعى منه وفتح عليه الخلع المذهب القامعة وراى القامع الطلح البهوش
 والوداد وادان اول ولاخ من حوله القرام من يد الموزون بطون
 ذكر الخلع والوزر ولا عديم طبعه احدى بحفل اذا حضر لاسما بسماء السيوف
 ولا الاولام ولا من الى حانه ولا الى ابلان الا بادن ولا يقوم لاطفه وهو
 مستحق الخلع الا ان كان في دار ولا بعدل شاهدا الا ان كان شرط ان يموت
 واحد وطعده وقرى لا عديم احدا الا طاعة باذنه فيا يجمع له فيا يجمع
 ما اراد وادار اذا احد ان يودى في مة معقود رفعة بقامه ولدا اذا اراد
 سمانه وعاود وادان المقصود المجلس يعرف الى ان يمتد حمله وعلو بالقد
 نور المحر والاسير سيد الاقلام على الجامعة وكان له باله من ديمه
 اربعة انفس من يوت عنه العزور من يعطى الاحكام ومحضاه وكل سبالة
 في امر الوارث ما عمله لعت الا لا وما يعرفه وطرد للسير قبعة ويطالع كل من قبل
 اهل المل كل ما عت بعد الف من وكد امانه في دار المقرب من يولى العلق من نفسه
 وعلم طبعه حتمه عاصر من اخرى لنفسه فاما وضعت للصبي في المزان وبعثه
 من مبود الى مريده في دارا في محكم بها لاحر فاداراي ذلك ديمه المقامر
 واذ باعده بفتح محكم فبعض محكم احله وكان العا من اذ اعزل سب من الاساس
 بغيره على مال الجوالي الهند عسرة دما بيرة وبكعبه وها لم من الف في كل سببه
 دكانت اليه اموال الانام والسفك وفتح على ذلك اسما على كل من يحكم
 دكانا من اخره واما لواء اخره على كل منهم ت هذان يقطان عليه ما دخل
 وعزج وكان للعمال على الدعوى العسرة من مال الانام ابن في كل سنة شرط ان يكون
 يتعرف منه بالعدل والمزج والبيع هو للبايع واما ما يوجد نقدا حاصلا فلا مال له
 وكانوا لا يبيعون الدعوى الا في بعض ديمه لا نقدا وكان المقر للبايع في ما يتعلق
 بالانام والوصا عسرة انفس واليرتول من يهدى همرون لها ويرمى الشور
 والاضغاج في القوارل اثني عشر نقدا حقا واما اعلم
 لم وهو على اسه على سيد ما محمد واله ومحمد وسلم تسليما